كلية الحقوق
قسم فلسفة
القانون وتاريخه

# مدى تأثر الفارابى بالفلسفة السياسية والقانونية اليونانية

رسالة مقدمة من

إيناس ممدوح محمد محمد سليمان

للحصول على درجة الدكتوراه فى القانون (فلسفة قانون)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

**أ.د. طه عوض غازى** **مشرفاً ورئيساً**

**أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه، وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس**

**أ.د. محمد على الصافورى** **عضواً**

**أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية**

**أ.د. السيد عبد الحميد فودة** **عضواً**

**أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ، عميد كلية الحقوق ، جامعة بنها**

**أ.د. احمد على عبد الحى ديهوم** **مشرفاً وعضواً**

**استاذ مساعد فلسفة القانون وتاريخه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس**

2016

كلية الحقوق
قسم فلسفة
القانون وتاريخه

# رسالة دكتوراه

**اسم الطالب : ايناس ممدوح محمد محمد سليمان**

**عنوان الرسالة : مدى تأثر الفارابى بالفلسفة السياسية والقانونية اليونانية**

**اسم الدرجة : دكتوراه**

**أسم الجامعة : عين شمس**

**أسم الكلية : الحقوق**

**القسم التابع له : فلسفة القانون وتاريخه**

**سنة التخرج : 2000**

**دبلوم العلاقات الدولية ، 2009**

**دبلوم القانون الخاص ، 2010**

**تاريخ منح الماجستير : 2011**

**تاريخ التسجيل : 26 / 7 /2012**

كلية الحقوق
قسم فلسفة
القانون وتاريخه

# مدى تأثر الفارابى بالفلسفة السياسية والقانونية اليونانية

رسالة مقدمة من
إيناس ممدوح محمد محمد سليمان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

**أ.د. طه عوض غازى** **مشرفاً ورئيساً**
**أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه، وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس**

**أ.د. محمد على الصافورى** **عضواً**
**أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية**

**أ.د. السيد عبد الحميد فودة** **عضواً**
**أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ، عميد كلية الحقوق ، جامعة بنها**

**أ.د. احمد على عبد الحى ديهوم** **مشرفاً وعضواً**
**استاذ مساعد فلسفة القانون وتاريخه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس**

**الدراسات العليا**

**ختم الإجازة** **أجيزت الرسالة** **بتاريخ : / /2016**

**موافقة مجلس الكلية** **موافقة مجلس الجامعة**

## مقدمة:

تعد الحضارة اليونانية من أرقى الحضارات على مدى التاريخ، وأكثرهم تأثيراً على الحضارات الاخرى، و اول من قدم الفكر السياسي بصورة علمية مستقلة فالفلسفة اليونانية ترى ان العدالة وجدت قبل القانون وهى متفوقة عليه بالاخلاق.

وقد ساد عبر التاريخ ان السلطة السياسية هي أحد العناصر المكونة للدولة، وخاصة في العصور القديمة والوسطى كان الخلط بين السلطة والدولة نتيجة ترابط السلطة السياسية بشخصية الحاكم، وكان مفهوم السلطة بهذا المعنى يشكل نظام من السيطرة والهيمنة المستمدة من القوة والعنف.

ولقد مرت الفلسفة اليونانية بثلاثة مراحل، الاولى وهى مرحلة النشوء وهى تنقسم الى فترتين، فترة ما قبل سقراط، وهى تمتاز بأتحاد وثيق بين العلم الطبيعى والفلسفة، وفترة السوفسطائين وسقراط ويمتاز بتوجه الفكر نحو المعرفة والاخلاق، حيث يرى الفكر السياسي لدى السفسطائيين في اثينا بان الحق والقوة شيء واحد. وان العدالة هي تحقيق مصلحة القوي والظلم هو ان لا يعمل الضعيف من اجل منفعة القوي، اما المرحلة الثانية فتسمى بدور النضوج، حيث افلاطون وارسطو، فأشتغل افلاطون بالمسائل الفلسفية كلها وجهد نفسه فى تمحيصها، ولكنه مزج الحقيقة بالخيال، والبرهان بالقصة، حتى اذا ما جاء ارسطو عالجها بالعقل الصرف، ووفق الى وضعها النهائى. وقد رفض افلاطون الفلسفة السياسية للسفسطائيين واعتبر الفضيلة هي المعرفة وان المجتمع السياسي لا يقوم بدون فضيلة. والفضيلة لا تتحقق إلا لأصحاب المعرفة وهم الفلاسفة والعلماء وان السلطة السياسية وادارة الحكم لا تكون الا لهؤلاء وبهذا المعنى يتجاهل افلاطون الديمقراطية لاعتقاده بعدم صلاحيتها، فى حين نجد فلسفة ارسطو السياسية اكثر واقعية من فلسفة افلاطون، لان الدولة الدستورية هي مثله الاعلى حيث اعتبر الضمان الوحيد للحكم الصالح هو القانون، واخيراً المرحلة الثالثة وتسمى بدور الذبول، وتمتاز بالتجديد

للمذاهب القديمة، وبالعودة الى الاخلاق والتأثر بالشرق، والميل إلى التصوف مع العناية بالعلوم الواقعية.

أما الفكر الإسلامي فهو أعطى الكثير في فلسفة القانون ولاسيما في موضوع التفسير القانوني وتقنياته، وحاول الفكر السياسي الاسلامي رسم شكل السلطة والمجتمع بصوره متكاملة محققا الصلاح للفرد وللمجتمع وعلى خلاف الديانات الاخرى السابقه قدم الاسلام تشريعات شاملة لجميع امور المجتمع سواء فيما يتعلق بتنظيم السلطة في داخل هذا المجتمع او فيما يتعلق بعلاقة الدولة الاسلامية بغيرها من المجتمعات غير الاسلامية.

ولقد أدى توسع الدولة الاسلامية وتعانقها مع الحضارات الاخرى وتطور طبيعة المجتمع الاسلامي إلى ظهور الحاجة الملحة لوجود مفكرين و فلاسفة مسلمين.

ولعب مفكروا الإسلام دور بارز فى الفكر السياسى والقانونى، واجتهدوا فى التقريب والربط بين الطبيعة والحياة الانسانية مقاربة نظرية، فعملوا على الانتقال من التأمل الخيالى للطبيعة والواقع ومن النبؤة الدينية الى الفهم العقلى للوجود وتفسيره وكانت انطلاقاتهم فى البحث نتيجة الى الحاجة الى المعرفة وليس من الحاجة الى الايمان، فكانوا اول من طرحوا القضايا الأساسية للدولة والقانون والسياسة وأوجدوا الكثير من الحلول لها [١].

وكان للفلسفة اليونانية دوراً هام فى تطور الفكر العربى – الاسلامى، وفى تقدمه الفلسفى والعلمى، ولجأ الكثير من الفلاسفة المسلمين لترجمة كتب المنطق وفلسفة ما بعد الطبيعة لحاجتهم لها فى هذا الوقت لمجادلة خصومهم من المسيحين واليهود والمجوس بالحجج والبراهين ذاتها، لذلك نجد بعض المدارس مثل المعتزلة كان لهم اثر كبير فى تشجيع حركة الترجمة، فنجد الخليفة المأمون قد أسس دار الحكمة فى بغداد لهذه الغاية.

(١) ف س. نرسيسيان، ت.حنا عبود، الفكر السياسى فى اليونان القديمة، الاهالى للطباعة، دمشق ١٩٩٩، ص ٥.

ويذكر ابن الهيثم اهمية ترجمة الفلسفة اليونانية فى وصفه حاله فيقول " فخضت لذلك فى ضروب الاراء والاعتقادات وانواع علوم الديانات فلم احظ منها بطائل ولا عرفت منه للحق منهجاً، ولا الى الرأى اليقين مسلكاً، فرأيت اننى لا اصل للحق الا من اراء يكون عنصرها الامور الحسية وصورتها الامور العقلية، فلم اجد ذلك الا فيما قرره ارسطوطاليس من علوم المنطق والطبيعيات والالهيات التى هى ذات الفلسفة "، وعلى الرغم من ان حركة الاقتباس عن الفلسفة اليونانية تعرضت لمعارضة شديدة من جانب علماء الدين الذين أدركوا خطر النظريات الفلسفية على العقائد الموروثة ورغم هذه الاعتراضات الا ان ان التفكير العربى الاسلامى قد اقتبس الكثير من العلوم اليونانية وتسربت الثقافة اليونانية الى العلوم العربية نفسها وصبغتها بصبغة خاصة.

ويعد الفارابى من أهم قامات الفكر الفلسفى الإسلامى فى القرن الرابع الهجرى الذين إهتموا بالبحث فى الفلسفة اليونانية، وكانت شخصيته مزيجاً من العقل والروح وتزاوجاً بين الفلسفة والتصوف(١).

كما كانت فلسفته ذات طابع توفيقى بين الفلسفة والدين وبين ما ينبغى ان تكون عليه الحياة السياسية والدينية لتحقيق السعادة والحياة الصالحة للبشر.

ولقد تأثر بأرسطو تأثراً كبيراً حتى اطلق عليه اسم المعلم الثانى بعد ارسطو، وواضح ان فكر ارسطو فى المنطق قد سيطر على جزء مهم من عقل الفارابى لكن تأثره بأفلاطون ليس هيناً فكان سلوكه وطريقة معيشته افلاطونية واضحة، فقد كان له اثر كبير عليه فى الاخلاق والسياسة، و تأثر بهما فى فلسفته محاولاً الجمع بين أفكارهم وتجلى ذلك فى كتابه الجمع بين رأى الحكيمين فيقول (لولا ما انقذ الله العقول والاذهان بهذين الحكيمين، اى

(١) احمد فؤاد الاهوانى، الفلسفة الاسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ٧١

افلاطون وارسطو ومن سلك سبيلهما ممن اوضحوا امراً بحجج واضحة، مقنعة لكان الناس فى حيرة ولبس)[١].

كذلك نجد ان شخصية الفارابى فبالرغم انه كان من المقربين فى بلاط سيف الدولة الحمدانى فى حلب وألتقى بالادباء والشعراء والعلماء، إلا إنه عاش حياة كلها زهد وتأمل بعيداً عن مغريات الحياة [٢].

مما جعل افكاره تتوجه نحو البحث عن تحقيق العدالة فى المجتمع وذهب فى ذلك الى فكرة المدينة الفاضلة ومن ثم تلاقت افكاره الفلسفية مع فكر افلاطون عن المدينة المثالية.

## إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث فى بحث النظام السياسى والقانونى للدولة فى الفكر اليونانى والفكر الاسلامى، وخواص هذا الفكر وطبيعته السياسية والفلسفية، وعرض الأفكار القانونية الفلسفية والسياسية لفلاسفة اليونان ومدى تأثر فيلسوف الأسلام الفارابى بهذا الفلسفة فى توجهه السياسى ورؤيته عن النظرية السياسية للدولة فى تحقيق العدل السياسى والعدالة الاجتماعية بين أفرادها ويدفعنا ذلك للبحث عن بعض الاجابات للتساؤلات الاتية:

**أولاً:** ماهى الاسباب التى دعت أفلاطون والفارابى للحلم بالدولة المثالية؟

**ثانياً:** مدى الاختلاف بين النظام السياسى للدولة عند أفلاطون و ارسطو والفارابى ؟

**ثالثاً:** هل اتفق الفارابى وافلاطون فى تصور الدولة المثالية ؟

**رابعاً:** هل وافق الفارابى على حكومة الملك الفيلسوف عند أفلاطون ؟

---

(١) محمد كامل عياد، تاريخ اليونان، ج١، ط٣، ١٩٨٠، ص٣

(٢) حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى، دار الجيل، بيروت، ط٤، ١٩٩٦، ص ٣٩١

**خامساً:** مدى تحقق فكرة العدالة الاجتماعية فى الفلسفة اليونانية والاسلامية ؟

**سادساً:** هل تطابقت المدينة الفاضلة مع جمهورية افلاطون شكلاً ومضموناً؟

## منهج البحث:

أعتمد البحث على المنهج التاريخى المقارن والتحليلى لبيان أوجه الإتفاق والإختلاف فى الأفكار السياسية والاجتماعية لكلاً من أفلاطون وأرسطو والفارابى، وعرض العناصر الأساسية للنظام السياسى للدولة فى الفكر اليونانى وفى الفلسفة الاسلامية، حيث أقتضت طبيعة البحث تقديم تحليل وصفى للأفكار والمبادىء الرئيسية لأبرز ممثلى الفكر اليونانى عبر تاريخه من المحاولات الأولى فى تفسيرهم العقلى للظواهر السياسية حتى نهايته وتلاشيه، متبعاً منهجا تحليلى للعديد من النصوص بالاعتماد على القراءة المتأنية لترجمة بعض مؤلفاتهم والرجوع إلى المراجع المعاصرة لتقصى حقائق المذهب السياسي لأفلاطون وارسطو، ومدى تأثر الفارابى بأفكارهم السياسية والأخلاقية، وقد قام البحث بعرض الافكار المختلفة للفلاسفة الثلاث ومدى التباين والتوافق بينهم، و تأثر كل منهم بالآخر.

## خطة البحث:

للوصول إلى بيان مدى تأثر الفارابى بالفلسفة السياسية والقانونية اليونانية تم تقسيم البحث إلى خمسة أبواب، ينقسم كل باب إلى فصلين، أحدهما خاص بالفلسفة اليونانية والثانى للحديث عن الفارابى والفلسفة الإسلامية وإنتهت الدراسة بخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات

وجاء تقسيم الدراسة بالشكل الأتى:

## الباب الأول: غاية القانون والحق و مصادره فى الفكرين اليونانى والإسلامي

## الفصل الأول: غاية القانون والحق ومصادره فى الفلسفة اليونانية

### المبحث الأول: القانون والحق عند أفلاطون

المطلب الأول: غاية القانون والحق ونطاقه

المطلب الثانى: نطاق تطبيق القانون عند أفلاطون

الفرع الأول: وضع القوانين

الفرع الثانى: القانون الطبيعى عند أفلاطون

### المبحث الثانى: القانون والحق عند أرسطو

المطلب الأول: غاية القانون عند أرسطو

المطلب الثانى: نطاق تطبيق الحق والقانون عند أرسطو

المطلب الثالث: مصادر القانون عند أرسطو

الفرع الأول: العرف

الفرع الثانى: العلم والمعرفة عند أرسطو

الفرع الثالث: القانون الطبيعى

الغصن الأول: الطبيعة عند أرسطو

الغصن الثانى: غائية الطبيعة

## الفصل الثانى: غاية القانون والحق و مصادره فى الفكر الإسلامي وعند الفارابى

### المبحث الأول: غاية القانون والحق و مصادره فى الفقه الإسلامى

المطلب الأول: نطاق الحق فى الفكر الإسلامى

المطلب الثانى: مصادر القانون فى الإسلام

### المبحث الثانى: غاية القانون والحق و مصادره عند الفارابى

المطلب الأول: غاية القانون عند الفارابى

الفرع الأول: السعادة

الفرع الثانى: السكينة الاجتماعية

المطلب الثانى: مصادر القانون عند الفارابى

**الباب الثانى: العدالة ودورها فى تطور النظام القانونى**

**الفصل الأول: العدالة عند أفلاطون وأرسطو**

**المبحث الأول: مدلول العدالة عند أفلاطون**

المطلب الأول: تعريف العدالة فى جمهورية أفلاطون

المطلب الثانى: العدالة فى الدولة

المطلب الثالث: العدالة فى الفرد

المطلب الرابع: العدالة المزيفة عند أفلاطون

**المبحث الثانى: مدلول العدالة عند أرسطو**

المطلب الأول: أنواع العدالة عند أرسطو

المطلب الثانى: نظرية العدالة والإنصاف

المطلب الثالث: العدالة تصحح القوانين وتكملها

**الفصل الثانى: العدالة ودورها فى تطور النظام القانونى عند الفارابى**

**المبحث الأول: مدلول العدالة عند الفارابى**

**المبحث الثانى: دور العدالة فى تطور النظام القانونى**

**الباب الثالث: النظام السياسى للدولة فى الفلسفتين اليونانية والإسلامية**

**الفصل الأول: النظام السياسى للدولة عند أفلاطون وأرسطو**

**المبحث الأول: النظام السياسى للدولة عند أفلاطون**

المطلب الأول: طبقات المجتمع

الفرع الأول: التعليم فى دولة أفلاطون

الفرع الثانى: نظام التربية فى الجمهورية

الفرع الثالث: الشيوعية عند أفلاطون

المطلب الثانى: أنظمة الحكم عند أفلاطون

المطلب الثالث: محاورة القوانين

**المبحث الثانى: النظام السياسى للدولة عند أرسطو**

المطلب الأول: النظرية السياسية للدولة عند أرسطو

الفرع الأول: شركاء الدولة عند أرسطو

الفرع الثانى: أنظمة الحكم عند أرسطو

الفرع الثالث: الحكومة المثلى لدى أرسطو

المطلب الثانى: رؤية أرسطو لدولة أفلاطون المثالية

**الفصل الثانى: النظام السياسى للدولة فى الفكر الإسلامي وعند الفارابى**

**المبحث الأول: النظام السياسى للدولة فى الفكر الإسلامى**

المطلب الأول: مفهوم الدولة عند بعض علماء الفكر الإسلامى

المطلب الثانى: الأسس العامة للنظام السياسى للدولة الإسلامية

**المبحث الثانى: النظام السياسى للدولة عند الفارابى**

المطلب الأول: المدينة الفاضلة

الفرع الأول: خصال أهل المدينة الفاضلة

الفرع الثانى: رئيس المدينة الفاضلة

الفرع الثالث: نظام الحكم فى المدينة الفاضلة

المطلب الثانى: مضادات المدينة الفاضلة

المطلب الثالث: المدينة المثالية والمدينة الفاضلة

**الباب الرابع: العدالة الاجتماعية فى الفلسفة اليونانية والإسلامية**

**الفصل الأول: العدالة الاجتماعية فى الفكر السياسى اليونانى**

**المبحث الأول: منظور العدالة الاجتماعية عند أفلاطون**

المطلب الأول: الديمقراطية الأثينية

المطلب الثانى: أهمية العدالة الاجتماعية فى الدولة

**المبحث الثانى: منظور العدالة الاجتماعية عند أرسطو**

الفصل الثانى: تأثر الفارابى بكلا من افلاطون وارسطو فى نظرته للعدالة الاجتماعية

المبحث الأول : العدالة الاجتماعية فى الإسلام

المبحث الثانى : حقوق الإنسان فى الإسلام

المبحث الثالث : العدالة الاجتماعية عند الفارابى

المبحث الرابع : فكرة العدالة الإجتماعية بين أفلاطون والفارابى

الباب الخامس: تقييم فلسفة أفلاطون وأرسطو والفارابى

الفصل الأول: تقييم فلسفة أفلاطون أرسطو

المبحث الأول : تقييم فلسفة أفلاطون

المبحث الثانى : تقييم فلسفة أرسطو

الفصل الثانى: تأثر الفارابى بالفلسفة اليونانية

المبحث الأول : فلسفة الفارابى

المبحث الثانى : محاولة التوفيق بين فلسفة أفلاطون وأرسطو

المبحث الثالث : محاولة التوفيق بين الفلسفة اليونانية والإسلامية

المبحث الرابع : التوفيق بين الفلسفة والدين عند الفارابى

الخاتمة

النتائج

التوصيات

# الباب الأول

# غاية القانون والحق ومصادره

# فى الفكرين اليونانى

# والإسلامى

# الباب الأول
# غاية القانون والحق ومصادره
# فى الفكرين اليونانى والإسلامى

**تمهيد:**

إن إدراك الفكر القانوني عند اليونان هو عمل فلسفي في فهم الواقع عن طريق التفكير القانوني وهو محاولة لبلوغ الصورة الشاملة للقانون انطلاقا من معطيات القانون الطبيعي ومدى أهميته في الواقع الإنساني حيث ان المهمة الأساسية في الفكر القانوني عند فلاسفة اليونان تكمن في محاولة التصدي للمشاكل التي تواجه الفرد في المجتمع ومن ثم عليهم إيجاد حلول ناجحة للخروج بالواقع القانوني والاجتماعي والسياسي من أزمات سياسية واجتماعية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الفكر القانونى ومعرفة البعد التكوينى له وعرض المراحل التي مر بها الفكر القانوني عند فلاسفة اليونان وتأثير ذلك الفكر القانوني على المراحل التي أعقبته وعلى الحضارات التى نقلت عنهم خاصة الحضارة الإسلامية، ولذلك كان من الضرورى بدايةً أن نوضح المقصود بالقانون و بالحق قبل التعرض لهما بالتفصيل فى الفلسفة اليونانية والإسلامية.

**أولاً: المقصود بالقانون**

يعرف القانون بأنه " مجموعة القواعد العامة المجردة التى تنظم سلوك الإفراد والعلاقات الاجتماعية بينهم والتى يلتزم الأفراد بأتباعها خشية توقيع الجزاء المقرر على مخالفتهم إياها "(١).

---

(١) د/السيد عبد الحميد فودة، نشأة القانون، دار النهضة العربية، ط١ ٢٠٠٥، ص١١، د/عبد الحى حجازى، مدخل لدراسة العلوم القانونية، الكويت ١٩٧٢ص ١٤٢، د/سمير عبد السيد تناغو، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧٤ص٧، د/توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، بيروت١٩٧٥ص١٥، د/منصور مصطفى أصول القانون، ج١ الكويت ١٩٧٥/١٩٧٦، ص ٩، د/احمد محمد الرفاعى، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون، ص ٧، ٨، د/ سليمان مرقس، الوافى فى شرح القانون المدنى، =

وهو السلوك الذي يهتم بتنظيمه القانون ويتمثل في العلاقات القانونية بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض، أو بينهم وبين الدولة، وتنتج هذه العلاقات القانونية حقوقاً للبعض تقابلها واجبات تقع على البعض الآخر، ويتولى القانون تنظيم هذه الحقوق والواجبات، فالقانون ماهو إلا وسيلة لتحقيق غاية معينة. كما هو الأمر في كل عمل إنساني يهدف إلى غاية يسعى لإدراكها، إلا أن الغاية من القانون قد تكون عامة من جانب فتغطي جميع القوانين في كل زمان ومكان وفي هذا اختلف فقهاء القانون في تحديد مضمون وطبيعة هذه الغاية العامة، ومن جانب آخر قد تكون الغاية من القانون خاصة أو محلية، إن صح التعبير، وتعبر هذه الغاية عن أفكار وطموحات وأمال مجتمع من المجتمعات في زمان ومكان محدد.

و كما تلعب الأفكار الفسلفية السائدة دوراً هام في تحديد الغاية من القانون، تساءل الفلاسفة عن ذلك الشئ الذي نسميه القانون ؟ أهو سلسلة من الضوابط الكونية المرتبطة بالطبيعة أم هو مجموعة من القواعد والأوامر

---

= ج١ المدخل للعلوم القانونية، ب.ن ١٩٨٦ ص ٥، ٦، د/ حسن كيرة، المدخل الى القانون، مكتبة مكاوى، بيروت ١٩٧٧ ص ١٢، احمد شوقى عبد الرحمن، مدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، جامعة بنها ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٥ وما بعدها، د/محمد حسين منصور، المدخل الى القانون، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت ط١ ٢٠١٠ ص٧، د/غالب على الداودى، المدخل الى علم القانون، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٤ ص ١٠-٣٠، د/عبد الباقى البكرى، زهير البشير مدخل لدراسة القانون، ، مكتبة العاتك، القاهرة ٢٠١١ ص ١٧ وما بعدها، د/مصطفى العوجى، القاعدة القانونية فى القانون المدنى، مؤسسة بحسون للنشر، بيروت ١٩٩٢ ص ٧، ٨، ١١ وما بعدها، د/ابراهيم ابو الليل، ومحمد الالفى، المدخل الى نظرية القانون ونظرية الحق، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٦، ص ١٠ وما بعدها، صوفى ابو طالب، مبادىء تاريخ القانون، دار النهضة العربية، ١٩٦٧ ص٣، د/جلال محمد ابراهيم، نظرية القانون، ب.ت، ص ١٠، د/على بدير، مدخل لدراسة القانون، جامعة البصرة، ١٩٧٠، ص٤١.